أكد أن المملكة قامت منذ ثلاثة قرون على مبادئ راسخة ترتكز على إعلاء الشريعة الإسلامية

نيابة عن خادم الحرمين.. الأمير محمد بن سلمان يفتتح أعمال مجلس الشورى ويلقي الخطاب الملكي

- للمرة الأولى في تاريخنا حققت الأنشطة غير النفطية 56٪ من الناتج المحلي الإجمالي الذي بلغ مستويات تتجاوز أربعة ونصف تريليون ريال
- المنجزات جعلت المملكة مركزاً عالمياً يستقطب مختلف النشاطات واختيار 660 شركة عالمية لها كمقر إقليمي أكثر مما كان مستهدفاً لعام 2030
- سنكون مع قطر في كل ما تتخذه من إجراءات بلا حد ونسخر كافة إمكاناتنا لذلك.. والعدوان الغاشم يتطلب تحركاً عربياً وإسلامياً ودولياً
- نعمل على رفع القدرات الدفاعية إلى أعلى المستويات ومستهدفاتنا في توطين الصناعة العسكرية وصلت إلى أكثر من 19٪ بعد أن كانت لا تتجاوز 2٪
- أرض غزة فلسطينية وحق أهلها ثابت لا ينتزعه عدوان ولا تلغيه تهديدات ومبادرة السلام العربية التي أطلقتها المملكة مسار غير مسبوق لتحقيق الدولة الفلسطينية

نيابة عن خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز.. صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان ولي العهد رئيس مجلس الوزراء يلقي الخطاب الملكي في افتتاح أعمال مجلس الشورى (واس)

- المملكة اتخذت مواقف محورية ونفّذت مبادرات في رفع العقوبات عن سورية ومساندة جهودها لضمان وحدة أراضيها
- لمجلس الشورى بصمة واضحة ودور مهم فيما يتحقق من إنجازات من خلال تطوير الأنظمة واستكمال المنظومة التشريعية

صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان ولي العهد رئيس مجلس الوزراء مفتتحاً أعمال السنة الثانية من الدورة التاسعة لمجلس الشورى (واس)

عواصم ـ وكالات: نيابة عن خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، افتتح صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان ولي العهد رئيس مجلس الوزراء السعودي أمس أعمال السنة الثانية من الدورة التاسعة لمجلس الشورى.

وقد ألقى نيابة عن خادم الحرمين الشريفين، صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان، الخطاب الملكي السنوي الذي أوردت نصه وكالة الأنباء السعودية «واس». وقال فيه:

نيابة عن سيدي خادم الحرمين الشريفين نفتتح أعمال السنة الثانية من الدورة التاسعة لمجلس الشورى، سائلين الله تعالى أن يجعل التوفيق سبيلنا والنجاح حليفنا.

وأضاف: قامت هذه الدولة منذ ثلاثة قرون على مبادئ راسخة ترتكز على إعلاء الشريعة الإسلامية وإقامة العدل والشورى، وإننا نعتز بهذا النهج المبارك، وأن شرفنا الله بخدمة الحرمين الشريفين، وهي مسؤولية نوليها كل العناية والاهتمام، ونسخر لها كل طاقاتنا.

إنجازات اقتصادية

وتطرق ولي العهد إلى الشق الاقتصادي قائلا: يمضي اقتصادنا في تنويع مساراته وتأكيد قدرته على تقليص اعتماده على النفط وللمرة الأولى في تاريخنا حققت الأنشطة غير النفطية 56٪ من الناتج المحلي الإجمالي الذي بلغ مستويات تتجاوز أربعة ونصف تريليون ريال، كل ذلك وغيره من المنجزات جعلت المملكة مركزا عالميا يستقطب مختلف النشاطات ولعل اختيار 660 شركة عالمية المملكة مقرا إقليميا لها وهو أكثر مما كان مستهدفا لعام 2030، يجسد ما تحقق في البنية التحتية ومستوى الخدمات التقنية، مما يؤكد متانة الاقتصاد السعودي وآفاقه المستقبلية الرحبة.

وفي إطار الاستثمارات في التوجهات المستقبلية، فإن الاتفاقات التي تم عقدها في مجال الذكاء الاصطناعي تستكمل جوانب من حلقة برامج الرؤية لتكون المملكة خلال السنوات المقبلة مركزا عالميا لهذا المجال.

ونعمل في البرامج العسكرية على رفع القدرات الدفاعية إلى أعلى مستويات متقدمة عالميا.

كما أن التعاون مع شركائنا الإستراتيجيين يسهم في تحقيق مستهدفاتنا في توطين الصناعة العسكرية وتسريعها التي وصلت الآن إلى أكثر من 19٪ بعد أن كانت لا تتجاوز 2٪.

وقال صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان: تدرك الدولة أن وجود مالية عامة قوية لا تعتمد على مصدر وحيد متذبذب للإيرادات، ضرورة ومطلب أساسي للتنمية والتنويع الاقتصادي المستدام، ومن خلالها تنمو الفرص الوظيفية المتنوعة.

لقد عملت الدولة منذ انطلاق الرؤية على بناء هذا الأساس، مما أكسب بلادنا اقتصادا صلبا جعل منها وجهة للاستثمار، كما تحقق الكثير من الأهداف التي نسعى إليها، ومن ذلك وصول نسبة البطالة إلى أدنى مستوياتها، وارتفاع نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل إلى أعلى درجاته، وانخفاض نسبة محدودي الدخل.

وفي هذا الإطار، نواصل تقييم الأثر الاقتصادي والاجتماعي للإنفاق العام لضمان توجيه الموارد نحو الأولويات الوطنية ضمن سعينا المستمر لخدمة المواطن وزيادة دخله، ورفع مستوى الخدمات المقدمة، وتحسين جودة الحياة للمواطن والمقيم والزائر.

ولفت إلى أن «النمو الاقتصادي القوي الذي تعيشه المملكة اليوم صاحبه ارتفاع في أسعار العقار السكني في بعض مناطق المملكة إلى مستويات غير مقبولة، مما أدى إلى بعض التشوهات في القطاع وتسببها في ارتفاع متوسط تكلفة السكن بالنسبة إلى دخل المواطن، مما استدعى العمل إلى وضع سياسات تعيد توازن هذا القطاع بما يخفض كلفة العقار، ويشجع على الاستثمار في التطوير العقاري، ويتيح خيارات مناسبة ومتعددة للمواطنين والمستثمرين».

وأضاف: لقد أظهرت المرحلة السابقة قدرة القطاعين العام والخاص على مواجهة التحديات والتأقلم السريع مع تغير الظروف، كما كان لجودة الأداء الحكومي دور بارز في امتصاص الصدمات الاقتصادية ومرونة ومراجعة مسار برامج وتحويرها ومكوناتها لتكون أكثر مناعة ضد أي تقلبات دون تعطيل متطلبات التنمية. إن المصلحة العامة هي الهدف الأسمى الذي نتوخاه من تلك البرامج والمستهدفات. ونحن عازمون على تحقيقها وإكمالها. إلا أننا نؤكد أيضا أننا لن نتردد في إلغاء أو إجراء أي تعديل جذري لأي برامج أو مستهدفات تبين لنا أن المصلحة العامة تقتضي ذلك.

أرض غزة فلسطينية

وتابع: «إن إنجازاتنا الداخلية تسير جنبا إلى جنب مع مساعينا لتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة. ونحن نرفض وندين اعتداءات سلطة الاحتلال الإسرائيلية في المنطقة وآخرها العدوان الغاشم على دولة قطر الشقيقة الذي يتطلب تحركا عربيا وإسلاميا ودوليا لمواجهة هذا العدوان، واتخاذ إجراءات دولية لإيقاف سلطة الاحتلال وردعها عن ممارساتها الإجرامية في زعزعة أمن المنطقة واستقرارها. سنكون مع دولة قطر الشقيقة في كل ما تتخذه من إجراءات بلا حد، ونسخر كافة إمكانياتنا لذلك.

وأدان ولي العهد السعودي «استمرار الاعتداءات الغاشمة على الشعب الفلسطيني الشقيق في غزة والإمعان في ارتكاب جرائم التجويع والتهجير القسري. أرض غزة فلسطينية وحق أهلها ثابت لا ينتزعه عدوان ولا تلغيه تهديدات، وموقفنا ثابت هو حماية الحق والعمل الجاد لمنع انتهاكاته. إن مبادرة السلام العربية التي أطلقتها المملكة عام 2002 وقمنا بتفعيلها دوليا عبر منظور حل الدولتين، تشكل اليوم مسارا غير مسبوق لتحقيق الدولة الفلسطينية. لقد أثمرت جهود المملكة المكثفة في تزايد عدد الدول المعترفة بدولة فلسطين، وما حققه المؤتمر الدولي لتنفيذ حل الدولتين في نيويورك من حشد لم يسبق له مثيل يعزز التوافق الدولي من أجل تنفيذ هذه المبادرة. وإذ نشكر كل الشركاء الإقليميين والدوليين المشاركين على إسهاماتهم الإنسانية الفعالة، نكرر الدعوة للدول الأخرى للمشاركة في هذه المرحلة».

وحول الشأن السوري، قال: اتخذت المملكة مواقف محورية ونفذت مبادرات متعددة، بدءا من النجاح في رفع العقوبات الدولية عن سورية الشقيقة، ومساندة جهودها لضمان وحدة أراضيها وإعادة بناء اقتصادها. ونأمل أن يتحقق الاستقرار في لبنان واليمن والسودان.

وأكد ولي العهد أن «لمجلس الشورى بصمة واضحة ودورا مهما فيما يتحقق من إنجازات من خلال إسهامهم في تطوير الأنظمة واستكمال المنظومة التشريعية وتحديثها لتكون بلادنا في مصاف الدول المتقدمة تشريعيا».

وقال: في الختام، نشير إلى أن ما نعمل عليه ونصبو إليه عماده رفعة المواطن وتقدم بلادنا الغالية في مختلف المجالات.

رئيس مجلس الشورى السعودي: نسعى دائماً لمواكبة عجلة التنمية وفق رؤية «المملكة 2030»

الرياض ـ واس: قال رئيس مجلس الشورى السعودي الشيخ د.عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ إن المجلس في سعي دائم لمواكبة عجلة التنمية وفق رؤية «المملكة 2030» المباركة من أجل تحقيق تطلعات القيادة الرشيدة التي آمنت بدوره ومنحته رعايتها الكاملة.

وألقى الشيخ د.عبدالله بن محمد آل الشيخ كلمة خلال افتتاح أعمال السنة الثانية من الدورة التاسعة لمجلس الشورى السعودي رحب فيها بحضور صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان ولي العهد رئيس مجلس الوزراء السعودي وتفضله بإلقاء الخطاب الملكي السنوي نيابة عن خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود. وأضاف: أود أن أتقدم بالشكر والتقدير لمقام خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز ولسموكم الكريم على كل ما تولونه من حرص واهتمام بمجلس الشورى وعلى توجيهاتكم السديدة فيما يتصل بأعمال السلطة التنظيمية وتجويد مخرجاتها التنظيمية والرقابية، حيث كان لتوجيهات خادم الحرمين الشريفين وسموكم الكريم الدور الكبير في إنجاز مجلس الشورى لمهامه وأعماله، وممارسته لاختصاصاته التي يشرف بحملها وأدائها وصولا إلى المستوى الذي يلبي الطموحات ويحقق التطلعات.

وتابع: إن مجلس الشورى في سعي دائم لمواكبة عجلة التنمية وفق رؤية المملكة 2030 المباركة من أجل تحقيق تطلعات القيادة الرشيدة التي آمنت بدوره ومنحته رعايتها الكاملة، وهو يسعد بتشريفكم، ليبدأ مشوارا جديدا من العمل والعطاء لأعمال سنته الثانية من دورته التاسعة بعد أن شهدت سنته الأولى إنجاز العديد من الموضوعات التي خرجت بعد اجتماعات مكثفة، ودراسات كافية، وجهود متواصلة، حيث صدر عن مجلس الشورى خلال السنة الأولى من الدورة التاسعة 462 قرارا، منها: 180 قرارا تتعلق بالتقارير السنوية للأجهزة الحكومية، و55 قرارا تتعلق بالأنظمة واللوائح، و225 قرارا تتعلق بالاتفاقيات والمعاهدات ومذكرات التفاهم، كما أن ما يلقاه مجلس الشورى من دعم واهتمام من القيادة الرشيدة، قد أكسب المجلس مكانة كبيرة وتأثيرا فاعلا في العديد من المنظمات والمؤتمرات البرلمانية الإقليمية والدولية، مما أسهم في التعريف بجهود المملكة ومواقفها، وإبراز مكانتها، والدفاع عنها، وخدمة قضاياها في الاجتماعات والمحافل البرلمانية المختلفة.

وفي الختام، جدد الشيخ د.عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ الترحيب بسمو ولي العهد، وقال: أنتم تتفضلون بإلقاء الخطاب الملكي السنوي الذي يعد نبراسا يستضيء به الجميع بما يتضمنه من توجيهات سامية ورؤى سديدة، سائلا الله سبحانه وتعالى أن يحفظ خادم الحرمين الشريفين وسموكم الكريم، وأن يديم على بلادنا ما تنعم به من خير واستقرار، إنه سميع مجيب.

رئيس مجلس الشورى السعودي الشيخ د.عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ خلال افتتاح أعمال السنة الثانية من الدورة التاسعة لمجلس الشورى السعودي (واس)